الأمم المتحدة S/PV.9928

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9928**

الجمعة، 30 أيار/مايو 2025، الساعة 11/50

نيويورك

الرئيس	السيد سيكيريس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	باكستان	السيد جادون
	بنما	السيدة سيدينيو رينغيفو
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيدة جيون موون
	الدانمرك	السيد باي
	سلوفينيا	السيد بونيكفار
	سيراليون	السيدة سوالو
	الصومال	السيد فرح
	الصين	السيد سون لي
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيدة ميبه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

25-13998 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتتحت الجلسة الساعة 11/50.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/331، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

بنما، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، باكستان، الجزائر، سيراليون، الصومال، الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 9 أصوات مؤيدة بدون معارضة مع امتناع 6 أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2781 (2025).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الولايات المتحدة، بصفتها القائم بالصياغة، تشكر أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة بشأن القرار 2781 (2025). إننا نرحب بتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجنوب السودان وتجديد تدابير حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول لمدة 12 شهراً إضافياً.

أدى تصاعد العنف في الأشهر الأخيرة إلى دفع جنوب السودان إلى شفا حرب أهلية. يستحق شعب جنوب السودان عملية سياسية سلمية ووضع حد للعنف. يجب على قادة جنوب السودان تهدئة التوترات

السياسية والعنف وتجنب الحرب الأهلية والتفاوض بحسن نية واستعادة السلام. إننا نحث الحكومة الانتقالية على تنفيذ جميع الخطوات اللازمة للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وإنهاء الفترة الانتقالية.

ونحن نقدر تجديد المجلس لحظر الأسلحة، الذي لا يزال ضروريًا للحد من التدفق غير المقيد للأسلحة إلى منطقة لا تزال تعج بالأسلحة. لقد أزهقت أرواح كثيرة بريئة بسبب العنف المسلح والنزاعات المسلحة.

يؤكد الهجوم المثير للقلق الذي شنه الجيش الأبيض في آذار/مارس 2025 على موظفي الأمم المتحدة في بلدة الناصر وقصف مستشفى أطباء بلا حدود في 3 أيار/مايو على ضرورة الحد من وجود الأسلحة في جنوب السودان وردع تدفقات الأسلحة غير المشروعة.

كما يمدد تجديد ولاية فريق الخبراء اليوم، الذي تساعد تقاريره المستقلة في إطلاع الدول الأعضاء على الحقائق في الميدان وكيفية تيسير السلام والاستقرار في جنوب السودان على أفضل وجه.

إن الولايات المتحدة ملتزمة تجاه شعب جنوب السودان وستعمل بشكل وثيق مع الحكومة الانتقالية وزملائها أعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة لتيسير إحلال السلام والأمن وتحقيق الازدهار في البلد والمنطقة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): لقد امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار 2781 (2025)، الذي أعدته الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن تمديد نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية جنوب السودان لمدة عام واحد.

وقد استند هذا القرار إلى عدد من الاعتبارات القائمة على المبادئ. للأسف، لم نر أي تغييرات كبيرة في النص، مقارنة بنص العام الماضي (القرار 2731 (2024)). التعديلات معظمها شكلية. علاوة على ذلك، فقد أثقلت الوثيقة بمزيد من التقييمات للوضع السياسي في البلد. وعلى وجه الخصوص، لا يمكننا أن نتفق مع الربط المباشر بين حظر الأسلحة والعمليات الداخلية في البلد من منظور العنف السياسي.

لقد طال انتظار مسألة تخفيف جزاءات مجلس الأمن على جنوب السودان. وتشكل القيود الحالية، بما في ذلك حظر الأسلحة، أحد القيود التي تعيق تنفيذ أحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، خاصة فيما يتعلق بمعالجة القضايا الأمنية. بعبارة أخرى، تعيق هذه القيود نجاح العملية السياسية في جنوب السودان وتعرقل نشر القوات المسلحة الوطنية وتجهيزها بشكل مناسب.

إن أساليب الضغط التي اختارها الرعاة فيما يتعلق بجنوب السودان واضحة للعيان في قرار الجزاءات الذي لا يكاد يعكس الاحتياجات الحقيقية لشعب جنوب السودان. لا يؤدي هذا النهج إلا إلى تفاقم الوضع ويعيق التفاعل الفعال بين المجتمع الدولي وسلطات جنوب السودان. ونحن ندعو إلى مزيد من الانخراط مع جوبا على أساس احترام مصالحها وإيلاء الاعتبار الواجب للخصائص الوطنية والتاريخية والإثنية والثقافية لجنوب السودان.

ويسعدنا أن الوفود الأفريقية في مجلس الأمن تبنت موقفاً مبدئياً يتماشى مع خطط الاتحاد الأفريقي الثابتة والمتفق عليها من أجل التفكيك التدريجي لجزاءات مجلس الأمن المفروضة في القارة.

لقد دأبت روسيا على دعم الخطوات الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جنوب السودان، بما في ذلك مبادرات الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ونشيد بالجهود التي تبذلها سلطات جنوب السودان للنهوض بالعملية السياسية وتنفيذ أحكام الاتفاق المنشط. نحن مقتنعون بأن طرائق الاتفاق هي من الصلاحيات السيادية لجوبا. إن التدخل في هذه العملية ليس غير مقبول فحسب، بل يمكن أن يؤدي في الواقع إلى نتيجة عكسية. سنواصل دعم جنوب السودان في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار. ونحن على استعداد لمواصلة المساعدة في الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف.

السيد سون لي (الصين) (*تكلم بالصينية*): امتنعت الصين عن التصويت على القرار 2781 (2025)، بشأن الجزاءات المفروضة على جنوب السودان.

وأود أن أوضح النقاط التالية في هذا الصدد.

أولاً، منذ التوقيع على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، أكد الموقعون في جنوب السودان مراراً وتكراراً التزامهم بتنفيذه. وينبغي للمجتمع الدولي تشجيع الأطراف على تعزيز الحوار والتشاور وحل خلافاتهم على وجه السرعة والمضي قدماً في العملية السياسية بطريقة منظمة. وفي ظل الحالة المستقرة عموما في جنوب السودان والوساطة النشطة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية، فإن القرار يفسر الوضع الحالي بطريقة غير متوازنة، ويستخدم صياغة قاسية في العديد من المواضع، ويضع ضغوطًا مفرطة على البلد. فبدلاً من المساعدة في تهدئة الحالة، قد يؤدي ذلك إلى زيادة حدة العداء وتقويض جهود الوساطة الإقليمية.

ثانياً، إن الانتخابات والتمويل والمسائل الأخرى ذات الصلة كلها شؤون داخلية لجنوب السودان. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم فعليا سيادة البلد وملكيته وأن يتجنب استخدام الجزاءات كأداة سياسية للإكراه والضغط بل والتدخل في شؤونه الداخلية. ورغم أن ظروف الانتخابات في جنوب السودان غير مواتية بعد والحالة الاقتصادية لا تزال متوترة، فإن القرار ما فتيء يطرح متطلبات ومعايير غير واقعية بشأن قضايا مثل التحضير للانتخابات والإدارة المالية وتخصيص الموارد. من الواضح أن هذا غير بنّاء.

ثالثًا، تأسس جنوب السودان قبل أقل من 14 عامًا، في حين أن حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس ظل ساريًا لمدة سبع سنوات تقريبًا، مما أدى إلى تقييد قدرة البلد بشدة على تنفيذ الاتفاق المنشط وتعزيز حماية المدنيين والحفاظ على الأمن والاستقرار. وقد تعاونت حكومة جنوب السودان باستمرار مع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015)، بشأن جنوب السودان، من بين أمور أخرى، وبذلت جهوداً متواصلة وأحرزت تقدماً بشأن النقاط المرجعية الرئيسية. في آذار/مارس من هذا العام، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بيانًا حول الوضع في جنوب السودان. تدعو الفقرة 12 من المنطوق بوضوح إلى رفع حظر الأسلحة المفروض على البلد. وتؤيد الصين وتدعو مجلس الأمن إلى إيلاء الأهمية للشواغل المشروعة لجنوب السودان والبلدان الأفريقية الأخرى وتعديل أو رفع الجزاءات ذات الصلة في وقت مبكر.

وخلال المشاورات التي جرت بشأن هذا القرار، قدم الأعضاء الأفارقة في المجلس، في ضوء طلب جنوب السودان ومع الأخذ في الاعتبار مستجدات الحالة والاحتياجات، مقترحاً بمنح إعفاء للقوات الموحدة اللازمة من أجل تنفيذ الاتفاق المنشط بشكل أفضل. إنه حل معقول وقابل للتنفيذ في المرحلة الحالية. إلا أن القائم على الصياغة أصر على موقفه، وتجاهل الطلب القوي المقدم من البلد المعني، ورفض إجراء مناقشة كاملة لوجهات النظر البناءة لبلدان المنطقة، وأصر على الإبقاء على تدابير الجزاءات. هذا أمر مخيب للآمال.

في وقت سابق من هذا الشهر، عندما نظر المجلس في نص القرار 2779 (2025)، بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (انظر S/PV.9913)، أعربت الصين عن قلقها إزاء الممارسات غير المعقولة العديدة للقائم على الصياغة. وفي هذه المرة، ظل القائم على الصياغة يؤخر عملية التشاور ويقلص الفترة الزمنية المتاحة المحدودة. كما أنه لم يطلب رسميًا الحصول على تعليقات خطية على النص من أعضاء المجلس الآخرين، وضغط باتجاه تصويت بينما كانت لا تزال هناك اختلافات واضحة بين الأعضاء. ومن الواضح أن هذا لا يتماشى مع الممارسات المتبعة في المجلس. فهذه الممارسات تقوض وحدة وتعاون المجلس. ونحث القائم بالصياغة على اتباع نهج موضوعي ومحايد، والاستماع إلى المطالب المعقولة للبلد المعني وبلدان المنطقة، والعمل على جسر الخلافات بين أعضاء المجلس وتحمل مسؤولياته الواجبة بفعالية.

ختاما، أود أن أهنئ اليونان على إكمال عملها بنجاح كرئيس للمجلس لهذا الشهر، وأتمنى لغيانا كل النجاح كرئيس للشهر المقبل.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة بتجديد نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان، بما في ذلك حظر الأسلحة وولاية فريق الخبراء المعني بجنوب السودان. ونعرب عن امتناننا للولايات المتحدة بصفتها القائم بالصياغة على كل ما بذلته من عمل شاق في تيسير المفاوضات الناجحة، ولأعضاء المجلس على روحهم البناءة.

إن نظام الجزاءات هذا أداة مهمة لدعم السلام والاستقرار في جنوب السودان. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية والأمنية والسياسية الصعبة في البلد. لقد أوضحنا باستمرار أن الرفع التدريجي لحظر الأسلحة المفروض على جنوب السودان ينبغي أن يأتي في أعقاب إحراز تقدم إيجابي بشأن النقاط المرجعية التي اتفق عليها المجلس. وقد أوضح التقرير الأخير للأمين العام (S/2025/54) أن النقاط المرجعية لم تستوفَ، وأن وتيرة التحسينات ليست بالمستوى اللازم لدعم السلام والاستقرار. وستواصل المملكة المتحدة دعم تحقيق تقدم بشأن تلك النقاط المرجعية والتنفيذ الأوسع نطاقاً للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام 2018. وسنعمل جنباً إلى جنب مع جنوب السودان والأمم المتحدة وأعضاء المجلس والمنظمات الإقليمية من أجل مستقبل سلمي لجنوب السودان.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد امتنعت باكستان عن التصويت على القرار 2781(2025)، بشأن تجديد نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان.

إن الجزاءات أداة مهمة في متناول المجلس. وينبغي استخدامها بحكمة ومسؤولية، وليس باعتبارها تدبيرا تأديبيا لتحقيق أغراض سياسية. وينبغي استعراض الجزاءات دورياً للتأكد من فائدتها. وفي حال ثبت أن ضررها أكثر من نفعها، يجب على المجلس أن يراجع قراره.

وفي حالة جنوب السودان، من الواضح أن حظر الأسلحة أعاق قدرة البلد على أداء المسؤولية الأساسية للدولة، أي حماية شعبها وحدودها. يشكل حظر الأسلحة عائقاً أمام تجهيز القوات الموحدة اللازمة، وهي عنصر مهم في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وقد رأينا في الوقت نفسه – في الهجمات التي استهدفت في أعالي النيل قوات جنوب السودان ومروحية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان – أن الجماعات المسلحة حصلت على أسلحة متطورة، مما يكشف عدم ملاءمة حظر الأسلحة. وقد عارض الاتحاد الأفريقي والأعضاء الأفارقة في المجلس والبلد المعني بوضوح تمديد حظر الأسلحة. ونعتقد أنه يجب إعطاء الأصوات الأفريقية الاعتبار الواجب في قرارات المجلس.

أخيراً، أشيد بالطريقة التي ترأست بها اليونان المجلس هذا الشهر، والتي اتسمت بمستوى رفيع من المهنية والتجاوب. ونعرب لكم سيدي الرئيس عن أحر التهاني. ونتطلع الآن إلى رئاسة غيانا ونتمنى لها كل النجاح.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلَّم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي سيراليون والصومال وبلدي الجزائر.

إن فرض الجزاءات هو إحدى المسؤوليات الهامة المنوطة بالمجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن أن تُشكّل الجزاءات، عندما تُصمَّم بعناية وتسترشد بالسياق، أداة مهمة في دعم صون السلام والأمن الدوليين. ولكن من المهم بنفس القدر إدراك أن الجزاءات، ما لم تُصَمم بعناية وتُستَعرَض بانتظام، قد تتسبب بعواقب غير مقصودة تؤثر سلباً على القدرات الوطنية وتعيق الحوكمة وتعرقل جهود التعافي بعد انتهاء النزاع.

ولا تزال مجموعة الدول الأفريقية الثلاث تشعر بالقلق إزاء الآثار الأوسع نطاقا لنظم الجزاءات في القارة الأفريقية. وفي السياق الخاص بجنوب السودان، نؤكد بكل احترام على ضرورة إجراء استعراض شامل وفي الوقت المناسب للتدابير الحالية، بما في ذلك حظر الأسلحة. فهذه المراجعة ضرورية لضمان استمرار استجابة نظام الجزاءات للديناميات المتغيرة في الميدان، ودعم الجهود المبذولة بقيادة وطنية نحو بناء السلام والمصالحة والتطور المؤسسي بدلاً من تقييدها.

وندرك على وجه الخصوص التحديات التي يفرضها حظر الأسلحة في سياق تنفيذ الحكومة الانتقالية للفصل الثاني من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، وهو أساسي لتحقيق إصلاح قطاع الأمن وعملية السلام عموماً.

وفي هذا السياق، وانسجاماً مع الموقف المبدئي للاتحاد الأفريقي، امتنعت سيراليون والصومال والجزائر عن التصويت على القرار 2781 (2025). لقد دأب الاتحاد الأفريقي على تشجيع المجلس على

ضمان ألا تكون الجزاءات فعالة فحسب، بل ومراعية للسياق ومتناسبة وداعمة لجهود توطيد السلام التي تبذلها الدول الأعضاء.

وقد شاركت سيراليون والصومال والجزائر بشكل بنّاء وبحسن نية أثناء المفاوضات بشأن هذا القرار. إلا أننا نأسف لأن النص النهائي لم يتضمن مقترحا بالغ الأهمية قدمناه بشأن رفع حظر الأسلحة عن القوات الموحدة اللازمة. وقد استرشدنا في تقديم هذا المقترح ببوصلتنا الدائمة: الاتحاد الأفريقي. ففي شباط/فبراير الماضي، دعا مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي مجدداً إلى رفع حظر الأسلحة المفروض على جنوب السودان. وكرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هذه الدعوة في 18 آذار/مارس.

ونحيط علما بالشواغل التي أثيرت بشأن التطورات الحالية، وتؤكد بلداننا الثلاثة من جديد التزامها بمواصلة العمل مع أعضاء المجلس لضمان معالجة هذه المسائل وغيرها من المسائل العالقة على نحو مجدٍ في المداولات في المستقبل. كما نحث جميع الأطراف في اتفاق السلام المنشط على احترام مبادئه وإظهار الالتزام بتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية جنوب السودان.

في الختام، لا تزال المجموعة ملتزمة بالعمل مع أعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة لدعم اتباع نهج متسق ومتوازن إزاء الحالة في جنوب السودان يتقيد بمبادئ الميثاق ويعزز الملكية الوطنية لزمام الأمور ويرافق شعب جنوب السودان وسلطاته في سعيهم لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة للمجلس هذا الشهر ونرحب بأصدقائنا من غيانا لرئاسة المجلس في الشهر المقبل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب السودان.

السيدة أدينغ (جنوب السودان) (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومة جمهورية جنوب السودان، أود أن أعرب عن امتناننا للمجلس على تعاونه المستمر مع بلدنا وفي سياق عملية السلام. ونحيط علما بقرار المجلس المتعلق بتجديد نظام الجزاءات (القرار 2781 (2025)) ونؤكد من جديد التزامنا بالحوار البناء والتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

ونعرب أيضا عن تقديرنا للدعم الثابت الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجتمع الدولي ككل. ونظل ممتنين لمواصلة وضع جنوب السودان في دائرة اهتمامهم وجهودهم العملية. وسيستمر دعمهم في دعم مسيرتنا نحو السلام والاستقرار.

ونعرب أيضا عن تقديرنا لمجموعة الدول الأفريقية وأعضاء المجلس وإشادتنا بهم، وخاصة حكومات الصين وروسيا وباكستان، لمواقفهم المبدئية وتضامنهم وتعاونهم المستمر خلال عملية التفاوض. ولم يغب عن الأنظار التزامهم بالإنصاف وإدراكهم لأهمية الحلول الوطنية.

ولا بد أن نعرب عن خيبة أملنا الشديدة إزاء قرار المجلس بشأن استبعاد المقترح الرئيسي الذي يهدف إلى تعزيز عملية السلام وحمايتها على الرغم من أننا نرحب بجوانب معينة من القرار. ويهدف مقترحنا إلى تعزيز دور القوات الوطنية الموحدة في تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية

جنوب السودان، وهو أمر أساسي في هيكل السلام الذي نعمل بلا كلل على تنفيذه. وعلى الرغم من الجهود التي نبذلها والمشاورات التي نجريها، نعتقد أن النتيجة لا تتوافق للأسف مع دعم المجلس الثابت لمعايير السلام في جنوب السودان.

وأود أيضًا أن أثير نقطة أعم لا تقل إلحاحا، وهي أن رفع الجزاءات وحظر توريد الأسلحة مسألة لا تتعلق بالأمن القومي أو السيادة فحسب، بل مسألة ترتبط أيضا بالفرص الاقتصادية والكرامة. ولا تتحمل الحكومة وحدها تكلفة الجزاءات، بل يتحملها المواطنون العاديون أيضًا. وتعوق هذه التدابير النمو وتؤخر التنمية وتثبط الاستثمار الأجنبي وتترك الدولة عرضة للجهات من غير الدول والخارجين عن القانون.

وتلقيت قبل أيام قليلة رسالة من رائد أعمال شاب من جنوب السودان أعرب فيها عن إحباطه لأن استمرار وجود الجزاءات لا يشجع المستثمرين الأجانب على الانخراط في نشاطه التجاري. وقال:

”أشكرك جزيل الشكر على تخصيصك وقتا للرد على رسالتي على الرغم من أن وظيفتك في الأمم المتحدة تتطلب مجهودا كبيرا، ولا سيما في هذا الوقت الحرج الذي يستعد فيه الأشخاص الذين يدعون أنهم أكثر فهما لمشكلاتنا منا، نحن سكان جنوب السودان، لاتخاذ قرار بشأن الطريقة التي ينبغي بها أن نعيش حياتنا. وبصفتي شخصا معنيا بعيدا عن أي انتماء سياسي، أعتقد أنه لا بد من وجود تقرير عن الآثار السلبية لحظر الأسلحة على شعب جنوب السودان. إنني مجرد مواطن عادي أبذل قصارى جهدي لخدمة بلدي بمحاولتي جاهدا جذب المستثمرين للاستثمار في بلدنا، لكن الأمر ليس هينا. لديّ عائلة أعيلها ولا أملك وظيفة ولا رأس مال كافٍ حتى لتوفير احتياجات مشروعي الصغير. لقد تعطلت جهود حكومة بلدي وقدرتها على دعم أصحاب الأعمال الصغيرة بسبب الجزاءات المفروضة، كما أن المصارف التجارية في البلد لا تقدّم قروضا لأبناء جنوب السودان. وبدلاً من ذلك، يقدمون قروضا للشركات الأجنبية في بلدنا ويدعون أنهم لا يريدون المخاطرة بالتعامل معنا في ظل خضوع جنوب السودان للجزاءات. ما الذي سنفعله للنهوض بحياتنا بدلاً من الكد لمجرد تأمين قوت يومنا؟“

تجسد كلماته شواغل الملايين من شباب جنوب السودان الذين تقيد العزلة تطلعاتهم أكثر مما يقيدها النزاع. وتُقدَّم الجزاءات في الغالب على أنها أداة للمساءلة، ولكنها أيضًا قد تصبح عائقًا أمام الفرص. وعندما يشعر الشباب الذين يمثلون مستقبل بلدنا بأن المجتمع الدولي يوصد الأبواب أمامهم بدلاً من أن يفتحها لهم، يصبح الأمر مصدر قلق بالغ.

لقد أحرز جنوب السودان تقدما، ولكننا ندرك أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به وسنواصل المضي قدما في مسار السلام والتنمية. ولا بد من توضيح أننا لا نطلب شيكا على بياض؛ بل نطالب بفرصة عادلة ونهج متوازن يدعم جهود الذين يعملون من أجل تحقيق السلام والتجديد الاقتصادي. وينبغي ألا ننسى أن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق في غياب سبل العيش والأمل والفرص.

ولا تزال حكومة جمهورية جنوب السودان ملتزمة بالسلام والإصلاحات والتعاون. ولكننا نكرر دعوتنا إلى اتباع نهج أكثر توازنا يدعم المسؤولية الوطنية ويشجع على التنشيط الاقتصادي ويعترف بالتكلفة البشرية الأوسع نطاقا للجزاءات.

ونحث المجلس على مواصلة التعاون، ولكن أيضًا على الإصغاء إلى أصوات الناس ودعم الحلول النابعة من الداخل وضمان ألا تؤدي الأدوات الدولية الرامية إلى تشجيع السلام إلى تأخيره عن غير قصد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر أيار/مايو، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد اليونان لزملائنا أعضاء المجلس وللأمانة العامة على كل ما قدموه لنا من دعم.

والواقع أنه كان شهرا حافلا جدا بالعمل احتشدنا فيه للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة التي تدخل في نطاق اختصاصنا. وما كان بوسعنا أن نفعل ذلك بمفردنا أو من دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من كل وفد وممثلي الأمانة العامة، بما في ذلك فريق الدعم التقني وموظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين ومدوني المحاضر الحرفية وموظفي الأمن.

وإذ ننهي رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن تمنياتنا بالتوفيق لوفد غيانا في شهر حزيران/يونيه.

رُفعت الجلسة الساعة 12/20.